التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية ومعوقاته

أ. د. قاسم علوان سعيد(*) **الباحث: جاسم عبد الوهاب خميس(**)**

الملخص

يعد هذا البحث حول التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية من الأهمية في الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعيــة مما حذا بالمهتمين والمختصين والباحثين دراســة هذا الموضــوع وايلاءه درجة عالية مــن الأهمية والتركيز، فالمشــاركة الاقتصادية للمرأة العراقية تعد من الأمــور المهمة لتحقيق التنمية والرفاهية، إذ تشــكل المرأة العراقية نصف قوة المجتمع فبإهمال قوة المرأة نكون قد أهملنا نصف قوة المجتمع، فبتهيئة البيئة الاقتصادية المناســبة المتضمنة مســاواة الفرص للعمل أمام المرأة، وامتلاكها للملكية والعقارات، إقامة المشاريع الاقتصادية سواء الصغيرة أو المتوسطة والكبيرة يعد كل هذا دعمًا لتمكين المرأة العراقية من الناحية الاقتصادية.

المقدمة:

يعد موضوع التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية بأبعاده واتجاهاته المتعددة الشغل الشاغل للباحثين والاقتصاديين ولربمــا للمصلحين الاجتماعييــن والمهتمين بقضايا حقوق المرأة والإنســان والتوازن الاســتراتيجي الدولي وبعض علماء الدين فضلاً عن مراكز البحوث والهيئات الرسمية وغير الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني الحديث.

فالتمكيــن الاقتصــادي هو اعطــاء دورًا مهمًــا للمرأة العراقية فــي عملية بناء الاقتصــاد والتنمية والرفاهية في العراق، وإعطاءها دورًا في الماركة الاقتصادية وإتاحة فرص العمل أمامها، وامتلاكها للملكية، وإنشاء المشاريع الاقتصادية الكبيرة والصغيرة وحتى المتوسطة.

أهمية الدراسة:

انطلاقًا من الدور الذي تقوم به المرأة في النواحي السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، إذ إنّهـا تمثـل نصف المجتمع ولذلك فلا بد من أن تقوم النظم السياسـية بدعم هذا الدور من خلال اصدار القوانين التي تمكنها من أداء دورها على أحسن وجه.

إشكالية الدراسة:

تتميز دراسة تمكين المرأة مجتمعيا في العراق بوجود تحديات وعقبات تواجه هذا التمكين سواء في المشاركة السياسية والامنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية فهناك تحديات وعادات وتقاليد تحد من حرية تمكين المرأة فلا يمكن الحديث عن أي تقدم أو تغير في واقع المرأة ما لم يتم تجاوز هذه العقبات والتحديات من خلال اصدار التشريعات التي تدعم هذا التمكين.

فرضية الدراسة:

تقوم الدراسـة على فرضيـة مفادها أن المرأة العراقية تمثل نصف المجتمـع، وإنها قد لعبت دورًا كبيـرًا في العراق سـواء في أوقات الحـروب أو الحصار، وبناءً على ذلك فلا بـد من دعم هذه المرأة وتمكينهـا من خلال اصدار مجموعة من القـرارات التي تؤدي إلى أن تأخذ دورها في صياغة واتخاذ القرارات السياسية والمشاركة في الانتخابات وحقها في الترشيح.

المعوقات الاقتصادية لتمكين المرأة العراقية

التمكين بالأساس هو الوعي الذاتي للقدرات الكامنة وامتلاك الوسائل والأدوات لإطلاقها والاستفادة منها ومنح الفرص الأساسـية للفئات المهمشة بشكل مباشر أو غير مباشر، فالتمكين الاقتصادي للمرأة يعني انتشالها من العمل متدني الأجر والمشاركة الفعالة في صنع القرار من خلال توسيع نطاق الفرص والخيارات والبدائل المتاحة لها، ونظرًا لذلك قُسِـمَّ المبحث إلى مطلبين فتناول المطلب الأول التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية، والمطلب الثاني تناول دور المعوقات الاقتصادية لتمكين المرأة العراقية.

المطلب الأوّل

التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية

أولاً: التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية:

ما زالت التحولات السياسـية والأمنية الصعبة وتدهور أسـعار النفـط والصراعات الإقليمية التي طال أمدها تؤثر على التوقعات الاقتصادية للمنطقة والعراق جزءًا من هذه المنطقة، وتشير التقديرات إلى أن النمو الاقتصادي في منطقة الشـرق الاوسـط وشمال افريقيا قد تباطأ بشكل حاد الى (١٨٪) في عام (٢٠١٧) ومن ثم تسارع النمو إلى (٣٪) في عام (٢٠١٨)، ففي منطقة الشرق الأوسط لا يشارك

سـوى (٢٠,٥٪) من النسـاء في القوى العاملة، وتشير التقديرات إلى أن (٣٣٪) من النساء لا يشاركن في العمالة الهشة مقارنة بنسبة (٢٣٪) للرجال.

وتمثل المرأة تمثيلاً رائدًا في المهن ذات الأجور المتدنية بينما يوجد عدد قليل جدًا من النسـاء في المناصب العليا, ويعود السـبب المباشر وراء انخفاض معدلات المشاركة النسائية في المنطقة العربية بشـكل عام والعراق بشـكل خاص إلى مجموعة كبيرة من المعوقات، كمـا وأن المعوقات الاجتماعية والشخصية والاقتصادية والسياسية التي تواجه وتميز مشاركة المرأة في المجال الاقتصادي، وبموجب الدسـتور العراقـي لعام (٢٠٠٥) تتمتع المرأة العراقية بحقوق متسـاوية فـي العمل دون تمييز، ولكن تضـل بعـض المعوقات التميزية في القانـون العراقي، الأمر الذي يحدد الخيـارات الاقتصادية للمرأة العراقية فأكثر إشكالية في هذا الصدد هي الافتراضات العامة ضمن قانون الضرائب العراقي، وقانون الأحـوال الشـخصية وقانون العقوبات حول دور كل من الرجل والمـرأة، وهذه الافتراضات هي التي تعزز دور المرأة كأم وربة بيت ويحول دون ممارستها الكاملة للاختيار والاستقلال الاقتصادي[١].

وفـي ظل المتغيرات المتسـارعة في بيئـة الأعمال والضغـوط المرافقة للمنافسـة العالمية تتولى المنظمات الاهتمام بتبني مفاهيم حديثة لتحقيق الميزة التنافسية، وبالتالي ليست مفاجأة أن تتولى العديد من المنظمات والمؤسسـات الرسـمية وغير الرسمية والشـركات اهتمامًا كبيرًا بمواردها البشرية عن طريـق مفهوم التمكين وبكل أشـكاله التمكين الاجتماعـي, والاقتصادي, والسياسـي، ويعتبر التمكين الاقتصـادي أحـد مقومات التمكين الرئيسـية للمـرأة بل يجب الاحتفـاظ والاهتمام والرقـي بالتمكين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمرأة[٢].

وتعدُّ المسـاهمة والمشـاركة الاقتصادية للمرأة ذا أهمية منقطعة النظير لأنها تمثل نصف المجتمع وأحـد أُسسـه الرصينة للموارد البشـرية والتي تعتبر عامـلاً انتاجيًا مهما لتحقيـق التنمية الاقتصادية المستدامة في القطعات الاقتصادية المختلفة, لأن توسع مشاركة النساء الاقتصادية وعلى كافة القطاعات الاقتصادية سـيوصل إلى توسـيع وزيادة النمو الاقتصادي لأنه يؤدي إلى زيادة فرص العمل المتاحة لهـا وللمجتمع بصورة عامة، وبالرغم من ضخامة مسـتويات الإنفـاق على تعليم المرأة وعلى الخطط والتهيئة لإعدادها للمشاركة الاقتصادية, وتحديد الخطط التنموية لأهمية وجود المرأة في التنمية إلا أنها تضل ضمن مسـاهمة محدودة وخصوصا في سـوق العمل، لأن مساهمة المرأة في سوق العمل تستند وبنسبة عالية في قطاع التعليم، بينما تنخفض هذه المساهمة أو المشاركة في المؤسسات الصحية وتنعدم بشكل تام في الهياكل الاقتصادية الأخرى, وهذا ما يثبت ضعف مساهمة المرأة العراقية في الاستثمار وبعض الانشطة الاقتصادية، إن عدم مساهمة المرأة والتعاون الفعال في الإنتاج الاقتصادي سواء في سـوق العمل أو في القطاعات الاقتصادية والتجارية المتنوعة يعني تعطيل نسـبة عظيمة من الموارد الاقتصادية المتاحة وعدم تمكين المرأة من القدرة في التحكم في موردها الاقتصادية والوصول إلى

درجة الاسـتقلالية والاعتماد على الذات والمساهمة الفعالة في الناتج الاقتصادي، وذلك أننا بحاجة الـى وقفة ضرورية لمراجعة مشـاركة المرأة العراقيـة والتعرف على واقعهـا القانوني والاقتصادي

وتسـليط الضـوء على أهم المعوقات التي تقف كعائق أمام المشـاركة الفعالة وإيجـاد الحلول والبدائل ليتسـنى لنا عـدم ضياع واهدار موارد المجتمـع وتعطيل نصف الموارد البشـرية أو عدم تمكينها من المشاركة الفعالة في القطاع الوطني ومن هذه المعوقات, ارتفاع نسبة الأمية بين النساء، وزيادة معدل وفيات الامهات والمعوقات السياسية والأمنية والاجتماعية والمعاناة من الفقر وضعف الموارد الأولية التي تمثل العائق الأول في وجه مشاركة المرأة وتنعكس هذه المعوقات بالتالي على التمكين بشكل عام للمرأة[٣].

وتمتعـت المـرأة العراقية بحقوق جيدة محددة ومتعددة ولكن بالنظر للظروف الاسـتثنائية التي مرَّ بهـا العـراق فقد واجهت معوقات كبيـرة ومتعددة تمثلت في الحروب المتواليـة والحصار الاقتصادي والنزاعات الداخلية التي تمثلت بالطائفية في عام (٢٠٠٦) إلى عام (٢٠٠٩) وفقدان الأمن الإنسـاني كل ذلـك جعلهـا تعاني من التمييز فـي جميع القطاعات، وتضـررت المرأة متحملة أعبـاء اقتصادية كثيـرة, ويواجـه العـراق معوقات كثيرة ومتنوعـة منها معوقات فنيـة وتقنية واقتصاديـة واجتماعية وسياسـية لمشـاركة المرأة العراقية من اللحاق بركب الدول المتقدمة والمتحضرة وسد الثغرة والفجوة التـي تصدهـا عنها على قدم المسـاواة معها وهذا يتطلب بذل الجهود لاسـتغلال جميع الموارد المادية البشرية على أفضل وجه ممكن لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المنشود والتمكن من إشباع كافة الحاجات الإنسـانية لجميع المواطنين ومن بينهم النسـاء العراقيات بدون تمييز. وفي هذا الصدد تعتبر تنمية الموارد البشـرية ورفع كفاءتها الإنتاجية ومشـاركتها الفعالة في عملية التنمية المستدامة الشاملة عاملاً أساسـيًا، وأن تقويم واقع المرأة العراقية ومدى مشـاركتها الاقتصادية في التنمية المسـتدامة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسـية ومدى مشـاركتها في إعداد السياسات الاقتصادية وفي موقع اتخاذ القرار، وأثر الفقر والعنف والاتجاهات الدينية المتطرفة، والقيم والتقاليد السـائدة في المجتمـع ونقلها إلى وسـائل الإعلام، ومدى الوعي بحقوقها وقدراتهـا والآليات والبرامج المعتمدة في العراق لتعزيز مشاركتها ومكانتها[٤].

كمـا وتواجه المرأة العراقية بوجه خاص والمرأة العربية بوجه عام العديد من المعوقات مثلها مثل بقية نساء العالم في المناطق الأخرى ومنها عدم المساواة الجنسية وغياب الموارد الأساسية مثل الوقت والمال, ومما يفاقم ويعظم هذا الوضع الطبيعة المحافظة لهذه المجتمعات لتصعب المسـألة بشكل أكبر علـى المرأة في عملية اتخاذ القرار للمشـاركة بشـكل جيد في العمل والحصول علـى الدعم المعنوي ومشـاركتها بالعمل ومـن أهم الخدمات الاجتماعية ومن أهم وأخطر المعوقات التي تواجه المشـاركة الاقتصادية للمرأة العراقية بوجه خاص وفي المجتمع العربي بوجه عام هي كالآتي[٥]:

أولاً: مركزية العائلة، عوضا عن مركزية الفرد، إذ يلعب الرجال والنساء أدوارًا متكاملة.

ثانيًا: مركزية دور الرجل كعائل وحيد للأسرة وإن كانت زوجته عاملة.

ثالثًا: حاكمية القيود على الاختلاط بين الجنسين باعتبار كرامة وشرف الأسرة مرتبطان بسمعة الرجل.

رابعًا: سيادة ميزان قوى غير متكافئ بين الرجل والمرأة في المجال الخاص مما يؤثر سلبيًا على ولوج المرأة في القطاع العام.

إنَّ هذه الأعمال منفردة أو مجتمعة تسهم بشكل كبير في الحدِّ من المشاركة للمرأة العراقية سواء كانت مشاركة اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية.

التمكين الاقتصادي هو عملية تغير موازين القوة الاقتصادية التي يعيش فيها الأفراد بما يتضمنه ذلك من ضرورة توافر ثقة الفرد بنفسه وبقدراته وامكاناته ومن ثم استعداده النفسي للاختيار في البدائل المتاحة والمختلفة، وإن التمكين الاقتصادي للمرأة هو إحساس المرأة بقيمتها وحقها بتحديد خياراتها بعد أن تمنح لها الخيارات وحقها في الوصول إلى الفرص والموارد، وحقها في الوصول إلى ضبط سير حياتها داخل المنزل وخارجه, وقدرتها على التأثير على التغيرات الاجتماعية لخلق وضع اجتماعي واقتصادي أكثر وطنية وعالمية، بتعبير آخر إن تمكين المرأة يتمثل في عملية انتقال المرأة من موقع قوة اقتصادي أدنى في المجتمع إلى موقع قوة اقتصادي أعلى، وذلك من خلال ازدياد سيطرتها وتحكمها بالموارد الاقتصادية والمالية الأساسية، وهي الأجور، رأس المال، والملكيات العينية، وهو يمنحها في الدرجة الأولى الاستقلالية المادية[٦].

ويتركز مظهر التمكين الاقتصادي للمرأة على أهمية حصولها على عمل في المجتمع بما يسمح لها من الحصول على دخل ملائم ليكفي إشباع حاجاتها الأساسية وهذا يتطلب في بادئ الأمر إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة والمسؤولة عن تقسيم أسواق العمل بين الجنسين وهذا يتم عن طريق إيجاد سياسات تهدف إلى إزالة القيود الهيكلية المرفوضة على قدرة المرأة على الاستفادة من فرص أوسع في السوق خاصة افتقارها إلى التعليم والمهارات اللازمة، كما يتطلب تحسين معايير العمل الأساسية التي تشمل كافة أشكال التمييز من خلال مبدأ الأجر المتساوي مقابل العمل والمتساوي في القيمة، مع إيجاد ظروف عمل تتضمن حق جميع العاملين في الحصول على خدمات الرعاية الاجتماعية. وكذلك ضرورة مراجعة الأساسيات التشريعية والقانونية والممارسات الإدارية بهدف ضمان الحقوق المتساوية بين الرجل والمرأة داخل المجتمع في العمل، وتتضمن معوقات تمكين المرأة في العراق إذ يجب أن يتضمن التمكين الاقتصادي للمرأة مراجعة سياسة الإقراض والتمويل وتقديم قروض متناهية الصغر، ويعد التمكين الاقتصادي شرطا أساسيًا لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والنمو الجيد لصالح الفقراء وتحقيق الأهداف الإنمائية، فالمساواة بين الجنسين أمرًا ضروريًا لتمكين المرأة ويعد من العوامل المحفزة لمضاعفة جهود التنمية[٧].

وبما أنَّ علم الاقتصاد هو علم يدرس كيف ينخرط الأفراد من كلا الجنسين سواء الرجل أو المرأة في المجتمع في عمليات الإنتاج والعمل والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات، فلقد أدى النشاط المنظم للقطـاع الاقتصادي وللعمـل الاقتصادي إلى تطوير مبادئ وسياسـات القطاع الاقتصـادي، والقطاع الاقتصـادي يعـزو جملة من الأسـباب والمؤثرات الأكثـر أهمية في الأحداث والظواهـر الاقتصادية وإيجاد سياسـات كفيلة لمنع وحل وإصلاح المشاكل الاقتصادية كإيجاد دور ومشاركة فعلية للمرأة في العمل والبطالة والتضخم والهدر في الاقتصاد والموارد البشـرية وتمكين المرأة ومشاركتها في العمل والتنمية، كما وتؤثر الشروط الاقتصادية إلى حد كبير على حياة ونشاط الإنسان فهي تحدد نوع العمل الذي يلائم طبيعته وقدراته النفسية أي أنها تحدد أين نسكن وماذا نأكل وفي أي مدرسة نتعلم وماذا وأين نعمل أي عمل نمارس, وكم نكسـب كما تحدد العوامل الاقتصادية والشـروط الاقتصادية مدى الهدوء والاسـتقرار التي نقطنها في العالم، فمثلا قضايا التضخم والبطالة ودور المرأة ومشـاركتها في العمل وتمكينها الاقتصادي تملأ الصفحات الأولى للجرائد وبرامج الأخبار، ويستحيل علميًا أن تكون مواطنًا مسؤولاً دون أن تتعرف على بعض المبادئ والقضايا الاقتصادية فعن طريق علم الاقتصاد وقطاعاته المختلفـة يعطينا فهمًـا أفضل عن كيفية تطور الأمور الاقتصادية والهدف مـن تمكين المرأة اقتصاديا وضرورة دورها في العمل من أجل عملية التنمية المستدامة[٨].

وتواجه جميع الدول في العالم مشاكل ومعوقات ذات صيغة اقتصادية، قد تنعكس في معظم الأحيان على أداء الدولة السياسـي، وبالتالي من الأهمية التعرف على طبيعة هذه المشـاكل والمعوقات وتفهمها والعمل على إيجاد وتقييم الحلول المناسـبة لها ومن هذه المشـاكل هي التمكين الاقتصادي للمرأة، دور المرأة في العمل والمشاركة الاقتصادية للمرأة، ودور المرأة في عملية التنمية المستدامة[٩].

وإذا أمعنا النظر إلى الإنسـان في إطار العلاقـات الاجتماعية نصل إلى نتيجة منطقية وهي حتمية التعاون والمشـاركة الاقتصادية وان الشـكل الاقتصادي لهذا التعاون هو تقسيم العمل والأدوار, ولكي تكتمل هذه الصورة للتعاون هذا لابد أن تترتب على تقسيم العمل والتخصص نتيجة منطقية وهو إعطاء دور للمرأة والسماح لها في المشاركة في العمل بغية التوصل إلى الهدف الأسمى وهو تمكينها سياسيًا واجتماعية واقتصاديا[١٠].

وبمـا أنَّ لـكل مجتمع من المجتمعات موارده المحدودة والتي تتمثل فـي مجموع ما يمتلكه الأفراد مـن مـوارد، مضافًا إليها تلك الموارد التي لا تعدُّ موضوعـا للملكية خاصة ولكنها ملكًا للمجتمع ككل, كالطرق والموانئ والمطارات، وكذلك لكل مجتمع حاجاته المتنوعة والمتزايدة والمتجددة والتي تتمثل فـي مجموع حاجـات الأفراد الخاصة مضافا اليها تلك الحاجات التي تنشـأ نتيجـة لانتظام الأفراد في مجموعات قومية، كالحاجة إلى العمل، وحاجة النساء إلى التمكين لتلبية هذه الحاجات[١١].

فتمكين المرأة الاقتصادي ومشـاركتها ومساهمتها في العمل يعدُّ أمرًا ضروريًا لدعم عملية التنمية المسـتدامة فالعمل هو المجهود الذي يبذله الإنسـان سواء كان فكريًا أو جسديًا ويؤدي إلى خلق المنفعة أو زيادتها لإشباع حاجاته المختلفة، ويعد عنصرًا مهما لتمكين المرأة العراقية إذ إنَّ العمل نشاط يبذله الإنسـان بإرادته ليتمكن مـن خلاله الحصول على المكافئة التي تعتبر حافـزا له للقيام بمهمات أخرى تمكنه من الحصول على إشباع رغباته واحتياجاته المختلفة وبالتالي فإنَّ العمل يهدف إلى تحقيق منفعة اقتصادية متمثلة بإنتاج سـلعة أو خدمة معينة أو الوصول إلى غاية وهدف ما مثلاً التمكين الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي[١٢].

لـذا تعـدُّ العوامل الاقتصادية من العوامل التي رافقت حياة الإنسـان منذ اسـتقراره وتخصصه في الإنتاج والعمل الذي أفرزته عملية التبادل بين المجتمعات والتي اتسـعت مع تطور الحضارة البشرية، كما وأن هذ التطور في حياة المجتمعات الإنسانية دفع الباحثين إلى مواكبة المتغيرات الجديدة للسير بما يتلاءم مع المتغيرات الحديثة المتمثلة بإعادة هيكلة الاقتصاد وايجاد وتوسيع دور المرأة بغية مشاركتها في العمل والإنتاج وبالتالي تمكينها الاقتصادي[١٣].

فالتمكين بالأساس هو الوعي الذاتي للقدرات الكامنة وامتلاك الوسائل والأدوات لإطلاقها والاستفادة منها، ومنح الفرص الأساسية للفئات المهمشة بشكل مباشر أو غير مباشر، إذًا فإنَّ التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية بهذا الصدد يكون انتشـال المرأة العراقية من العمل المتدني للأجر والمشـاركة الفعالة في صنع القرارات من خلال توسـيع النطاق للفرص والخيـارات والبدائل المتاحة لها، لذلك ينصرف مفهوم التمكين الاقتصادي والاجتماعي إلى جميع الممارسـات والأفعال والأنشـطة والإجراءات التي تؤدي إلى تنمية قدرات الأفراد المادية والذهنية والتأهيلية والتدريسية والعمل على تحفيزها كذلك خلق الظروف التي تجعلهن نشـيطات ومسـاهمات حقيقيات في عمليات خلق الدخـل والثروة في المجتمع, ومؤهلات ليحصلن على فرصتهن في الحياة بمسـتوى إنسـاني مقبول ومنطقي وفق قدراتهن المتفاوتة وتبعًا لحقوقها الإنسانية بوصفها شريكة مع الآخرين ومنحهم فرص متكافئة مع الآخرين بجهد الامكان واستحقاقاتها وبهذا قد يكون المعنى الواسع للتمكين ينصرف إلى بعدين هامين وهما:

١. الارتقاء بالمقدرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأفراد المجتمع.

٢. منح الفرصة لكي يساهم ويشارك الجميع في الأعمال الاقتصادية والاجتماعية.

إذًا التمكين الاقتصادي يعدُّ بعدًا من أبعاد تمكين المرأة وهدفًا أساسيًا في حد ذاته ليمنح ويزيد المرأة قوتًا وسلطتًا لإنجاز ما تقوم به والتقدم الملموس في النشاط الاقتصادي وإبرازها كعضو فعال في عملية التنمية المستدامة على قدم المساواة مع الرجل[١٤].

تمتعـت المـرأة العراقية بحقوق جيدة فـي مجالات محددة ولكن بالنظر للظروف الاسـتثنائية التي مربها العراق، فقد واجهت معوقات متعددة ومتنوعة تمثلت في الحروب المتوالية التي خاضها العراق والعقوبات الاقتصادية متمثلة بالحصار الاقتصادي الجائر, والنزاعات الداخلية وفقدان الأمن الإنساني كل ذلك جعلها تعاني من التمييز في جميع القطاعات متضررة ومتحملة أعباء اقتصادية كثيرة، إذ يواجه العـراق معوقات كثيرة منها معوقات فنية وتقنية والاقتصادية واجتماعية وسياسـية، وللتمكن واللحاق بركوب الدول المتقدمة وسـد الفجوة والثغرة التي تصدها يتطلب بذل جهود لاسـتغلال جميع الموارد المادية والبشـرية على أفضل وجه ممكن، لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المنشـود والتمكن من إشباع كافة الحاجات الإنسانية لجميع المواطنين بدون تمييز وفي هذا الصدد تعدُّ تنمية الموارد البشرية ورفع كفاءتها الإنتاجية ومشـاركتها الفعالة في عملية التنمية الشـاملة والمستدامة عاملاً أساسيًا، ويعد تقويم واقع المرأة العراقية ومدى تمكينها وتدريبها من التنمية الاقتصادية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسـية ومدى مشـاركتها في إعداد السياسـات الاقتصادية وفي مواقع اتخاذ القرار، وأثر الفقر والعنف والاتجاهات الدينية المتطرفة والقيم والتقاليد السـائدة في المجتمع ونقلها إلى وسائل الإعـلام ومـدى الوعي بحقوقهـا وقدرتها والآليات والبرامـج المعتمدة في العراق لتعزيز مشـاركتها ومكانتها ودورها في العمل والمجتمع بغية تمكينها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي[١٥].

لـذا تعدُّ العوامـل الاقتصادية من المواضيع والعوامل المهمة واللازمـة للمعرفة في حياتنا اليومية والعلميـة وكثيرًا ما نسـمع عن المشـاكل والظواهر الاقتصادية في وقتنا الحالـي وكيفية التعامل معها كالبطالة والتضخم والأسعار والعملة والفقر وتقسيم العمل ودور المرأة في العمل والمشاركة الاقتصادية للمرأة والتمكين الاقتصادي للمرأة وكيفية تقديم الدعم لشـرائح واسـعة من المجتمع فهي قضايا تهم كل إنسـان في هذا العالم مهما اختلفت الانظمة السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعية لأنه يعيش حياته من خلالها ويؤثر ويتأثر بتفاعلاتها[١٦].

إنَّ مفهوم التمكين لم يشـمل الجانب الاجتماعي أو الجانب السياسـي أو الجانب الاقتصادي فحسب بل يتضمن المسـاواة في الحصول على الموارد، والتدريب المتواصل والتأهيل والقدرة على الاختيار وحريـة الرأي والتعبير والمشـاركة في صنع واتخاذ القرار, وبالتالي فـأن التمكين الاقتصادي للمرأة يهدف إلى تحسـين وضـع المرأة وتوفير الخدمات لبناء القدرات البشـرية والمؤسسـية بهدف تمكينها اقتصاديًـا وسياسـيًا واجتماعيًا وثقافيًا بغية الوصول إلى المشـاركة في صنع واتخـاذ القرار[١٧]. وتعدُّ الحوافـز والمكاسـب التي يحققها العمـل والتمكين الاقتصادي وحقـوق الملكية للمـرأة القابلة للتفعيل باعتبارها من العوامل المهمة لتمكين المرأة لمشاركتها الاقتصادية[١٨].

وهناك تعبير آخر للتمكين الاقتصادي للمرأة هو أن يتساوى التوزيع النسبي لكل من الرجل والمرأة فـي الوظائف الإدارية، والتنظيمية والمهنية، والدخل المكتسـب، والأجور، ويؤكد الداعون إلى تمكين المـرأة اقتصاديـا، إن التمكيـن الاقتصادي للمرأة لا يتحقق إلا إذا كان لديهـا دخل خاص ومنظم, وفي تقرير للفجوة الجندرية لعام (٢٠١٥) يتم قياس الفجوة الجندرية لمؤشر التمكين الاقتصادي عن طريق المؤشـر الرئيسـي للمشـاركة أو الفرص الاقتصادية التي تنطوي تحتها المشـاركة في القوى العاملة،

والتساوي في الأجور لنفس العمل، والدخل المتحصل، والمشرعون والمدراء وكبار الموظفين، والعمال ذوي الكفاءة والمهارة [١٩].

وبهذا يعدُّ التمكين الاقتصادي بعدًا من أبعاد تمكين المرأة وهدفًا أساسيًا بحد ذاته لكي تمنح المرأة القوة والسلطة لإنجاز التقدم الملموس في النشاط الاقتصادي وإبرازها كعضو فاعل وفعال في عملية التنمية المستدامة على قدم المساواة مع الرجل، كما وظهر الاهتمام بتمكين المرأة اقتصاديًا نتيجة تطور استخدام النوع الاجتماعي، حيث حيد دور المرأة في ضل سريان مفهوم (المرأة المعالة اقتصاديًا) والذي يتعامل مع المرأة كمفهوم مطلق اقتصاديًا بحيث حضي الرجل بالمكانة الأولى في سلم المشاركة الاقتصادية وحيدوا دور المرأة لصالح الأسرة والأطفال ولكن سرعان ما تغيرت وتحولت هذه النظرة الضيقة لدور المرأة الذي أفرزه مفهوم التمكين الاقتصادي نتيجة لعوامل وأسباب اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، وأبرز تلك العوامل هي العوامل السياسية كحقوق المرأة وتكييف القوانين والتشريعات وخاصة الاقتصادية بما يضمن استدامة مشاركة المرأة العراقية وإنصافها, وهذه الحقائق أو العوامل فسحت المجال لتطور وتقدم مفهوم التمكين، وبضوء هذا الكلام فان التمكين الاقتصادي للمرأة يعني تلك العملية التي تستطيع المرأة من خلالها الانتقال من موقع اقتصادي أدنى في المجتمع إلى موقع أكثر قوة اقتصاديًا من خلال سيطرتها وتحكمها بالموارد الاقتصادية والمالية الأساسية كالأجور، ورأس المال, والملكيات العينية[٢٠].

ولا بدَّ هنا من الإشارة إلى التمكين الاقتصادي للمرأة ما هو إلا وسيلة أداة تستخدمها المرأة من أجل مساعدتها في تحسين وتطوير أنشطة المعيشة الخاصة بها نحو الافضل وتوزيع الموارد الاقتصادية بشكل أفضل وأمثل وبشكل متساو بغية الوصول إلى مستوى من الرفاهية الاقتصادية التي تحقق لها قدرا من العيش الكريم[٢١].

إنَّ عمل المرأة ومشاركتها الاقتصادية بغية تمكينها يعد ضروريًا لعملية التنمية الاقتصادية، لكن واقع حال المرأة العراقية بشكل خاص والعربية بشكل عام يختلف من بلد إلى آخر بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها وتمر بها تلك البلدان، فسيطرة القيم الثقافية التقليدية بخصوص عمل المرأة كانت وما تزال عائقًا يواجه عملها وتطورها، إلا أن المرأة العراقية بشكل خاص والعربية بشكل عام استطاعت من النزول إلى ميادين العمل والمشاركة الاقتصادية ومارست مختلف النشاطات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وإن من أهم الدوافع التي أسهمت في عمل ومشاركة المرأة الاقتصادية والتي هي كالآتي[٢٢]:

١. **دوافع اقتصادية:** إنَّ أعباء المعيشة وغلائها من جهة والتطلع إلى مستوى أفضل من جهة أخرى دفع المرأة إلى المشاركة الاقتصادية والعمل.

٢. **دوافع ذاتية:** لتأكيد الذات والمكانة الاجتماعية بإبراز شخصيتها كفرد فعال في المجتمع، له حقوق وواجبات باعتبار أن العمل الخارجي وسيلة لاكتساب المكانة المهمة في المجتمع.

٣. **دوافع تعليمية:** ترتبط فرص العمل للمرأة بالمستوى التعليمي لديها وتندفع للبحث عن العمل المهني المناسب لشهادتها الدراسية ومستواها العلمي.

٤. **دوافع اجتماعية:** برزت المرأة تشارك في معترك مفاصل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويظهر ذلك جليًا في المجال التعليمي والمجال الاقتصادي, إذ تخرج المرأة إلى مؤسسات التعليم، وأماكن العمل من منطلق حضاري وقيمي وهي المشاركة الفعالة في المجتمع من أجل التقدم والتحضر والرقي بالأبناء والمجتمع لأجل مستقبل حضاري أفضل.

كما ويعد الفقر من العوامل المؤثرة وذات تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية في المجتمع وكان الأكثر تعرضًا لهذا الفقر وانعكاساته هي المرأة وأسرتها, وتحديدًا تلك الأسر أو العوائل التي غادرها الرجال مهما كانت أسباب المغادرة وتركت فيها المرأة لتستلم زمام ودفة القيادة قسرًا أو دون خيارات أخرى لتحمل بطواعية إلزامية وإجبارية أعباء الأسرة واحتياجاتها لتكون المعيل الرئيسي إن لم تكن هي المعيل الوحيد لذا يتم في هذا الجانب التركيز على توسيع الخبرات المقدمة إلى المرأة العراقية بغرض تمكينها من اتخاذ القرارات والسيطرة على حياتها للوصول إلى العمل والمشاركة في سوق العمل والمشاركة في تنمية المجتمع وبصورة عامة يهدف التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية الاتي[٢٣]:

توفير فرص عمل للنساء العراقيات الأمر الذي سينعكس إيجابًا ليس فقط في حصول المرأة العراقية على عائد مالي يكفي لسد متطلباتها المعيشية وإنما المساهمة من خلال التمكين في تسريع وتيرة معدل النمو الاقتصادي للدولة، مع إعادة بناء الثقافة.

- إنهاء حرمان النساء العراقيات من التعليم والتخلص من العادات التي تحد وتحرم المرأة العراقية من التعليم ضمن برنامج زمني محدد يتضمن آليات محددة منها القضاء على الأمية لدى النساء وكمال جميع آليات التعليم الاساسي.
- اعتماد آليات عمل صحية للسوق، تضمن الانفتاح أمام الجميع بفرص عمل متساوية مع توفير الضمانات الكافية لممارسة المرأة عملها في ضل ظروف مناسبة وملائمة.
- العمل على ادماج المرأة العراقية في برامج التطوير والتنمية المستدامة للمجتمع العراقي بصورة عامة.
- حصول المرأة العراقية على الرعاية الصحية الكافية التي تضمن تمتعها بصحة عالية وجيدة تمكنها من أداء ما عليها من مهمات وواجبات على الوجه الأمثل والأكمل.
- بناء ثقافة مجتمعية جديدة تقوم على أهمية كل عنصر في المجتمع سواء كان رجلا أم امرأة مع بيان أهمية أدوارهم وضرورة تكاملها في مسيرة بناء الإنسان والعائلة والمجتمع.

- تبني استراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة العراقية تأخذ زمام المبادرة لتمكين المرأة وتشجيع العدالة بين الجنسين وخفض مستويات التفاوت بين المحافظات من جهة والمدينة والريف من جهة أخرى.

- إصلاح المؤسسات الاقتصادية والقانونية كي تحقق مساواة في الحقوق والفرص للنساء العراقيات والرجال (قوانين الأسرة, الحماية من العنف، حقوق الملكية للعقارات، التوظيف, الحقوق السياسية، والإرث).

وهنا يمكننا القول: إنَّ التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الحكومات والمنظمات من أجل تحسين البعد المعرفي والاجتماعي، والثقافي للمرأة العراقية وبالتالي تتسم قاعدة مشاركة المرأة العراقية في جميع مجالات الحياة فيحصلن على حقوقهن كأفراد مستقلين ويثبتن قوتهن من خلال تفعيل دورهن ودمجهن في عالم العمل، فيكتسبن الخبرة والمهارة اللازمة للاعتماد على الذات في الحياة ويثبتن وجودهن[٢٤]. وفي المتغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال والضغوط المرافقة للمنافسة العالمية تتولى المنظمات الاهتمام لتبني المفاهيم الإدارية الحديثة لتحقيق الميزة التنافسية، وبالتالي ليست مفاجأة ان تولي العديد من المؤسسات والشركات اهتماما ملحوظا بمواردها البشرية عن طريق مفهوم التمكين، إذ يعدُّ تمكين المرأة الاقتصادي أحد مقومات التمكين الرئيسي للمرأة بل يجب الحفاظ والاهتمام والرقي بتمكين المرأة العراقية سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيًا[٢٥].

ثانيًا: التنمية الاقتصادية والمستدامة ودور المرأة العراقية:

تعدُّ التنمية الاقتصادية المستدامة عملية تحول شاملة لكافة مكونات اقتصاد ما، وذلك من خلال إحداث تغير واضح في أحجام هذه المكونات وعلاقاتها الهيكلية البينية فتمتد هذه العملية إلى احجام ونسب وإدارة كل من عناصر الإنتاج (العمل، والأرض، والرأس المال، والادارة) وقطاعات الإنتاج ونشاطاته الزراعية والصناعية والخدمية وكيفية إدارتها وتنمية وتدريب الكوادر الإدارية وبيان دور هذه الكوادر لكلا الجنسين[٢٦].

وبالرغم من تعدد الآراء حول طبيعة إدارة التنمية وتحديد هويتها إلا أنه يمكن القول بأنها ذلك الحقل المتخصص ضمن الإدارة العامة الذي يتمحور حول التنمية الشاملة بأبعادها وأهدافها العديدة والمترابطة وأفضل السبل لتحقيقها, فمن الناحية العلمية تعتبر التنمية أو تشير التنمية إلى مختلف الجهود والإمكانات البشرية والمادية والتنظيمية المتعاونة من أجل مواجهة المعوقات والتحديات التنموية والارتقاء بالمجتمع في كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصناعية والتجارية والزراعية والخدماتية والسياسية وغيرها الكثير[٢٧]، ونظرًا لذلك فقد أصبحت التنمية الاقتصادية المستدامة مسألة اجتماعية وسياسية تحتل وتشغل مكانًا بارزًا في الأمور العالمية منذ عام (١٩٥٤)، وبذلك أصبحت دراسة التنمية المستدامة ومشاكلها تحتل اليوم مراكز الصدارة في الفروع التي يبحثه ا الفكر الاقتصادي والسياسي العالمي بعد أن كانت تحظى باهتمام ضئيل من علماء الاقتصاد، ولا يرجع ذلك الاهتمام العالي إلى اكتشاف مفاجئ لمدى انتشار التخلف كانت متاحة دائمًا، غير

أن الصعوبــة تمثلت فــي حمل الحكومات والأفراد على اعتبار التخلــف، ومن ثم الفقر ووضع يتطلب مجهودات جذرية وفورية للتخفيف من أعبائه وحل بعض المشــاكل الناجمة عنه، فالتنمية الاقتصادي هي تقدم المجتمع عن طريق اســتنباط أســاليب إنتاجية جديدة ووضع مستويات الإنتاج من خلال إنماء وتطويــر المهارات والطاقات البشــرية وخلق كوادر تنظيمية وإدارية أفضــل، فضلاً عن زيادة رأس المــال المتراكم في المجتمع على مر الأزمان[٢٨]، لذلك أدركت الأمم والشــعوب المختلفة نتيجة لزيادة وعيها بأهمية مشاركة المرأة الفعالة في التنمية العلمية والتقنية والمستدامة لضمان رقي بلدانها وتقويمها فــي مجالات الحياة المختلفة إذ لم يعد مقبولاً إنســانيًا واقتصاديًــا إبقاء أكثر من نصف قدرات وطاقات مجتمعاتها، والمتمثلة بالنســاء معطلة أو هامشــية في أحسن الأحوال فلا يكتب لعملية التنمية المستدامة بالنجاح إذا لم يكن هناك دور في التنمية فبدونها لا يكون هناك تنمية مستدامة[٢٩].

كما وتعدُّ التنمية المســتدامة من الموضوعات المهمة والتي حظيت باهتمام في كافة الأصعدة نظرًا لشمولية موضوعاتها التي تهتم وتعالج مختلف مناحي الحياة من خلال سبعة عشر هدفًا، لذا يمكن عدها خريطة طريق لتحســين جودة حياة السكان بطريقة مستدامة تأخذ بالحسبان نصيب الأجيال القادمة كما ولــم تكن المرأة غائبة في أجندة التنمية المســتدامة، إذ خصص لها الهــدف الخامس المتضمن تمكينها وخلــق التكافــؤ بينها وبيــن الرجل في المجتمع فضــلاً عن ما تضمنته الأهداف الأخرى من إشــارات بخصوص المرأة ويأتي اهتمام التنمية المستدامة بالمرأة بِعَدِها نصف المجتمع ورأس مال بشري يمكن اســتثماره في شــتى الميادين الاقتصادية حالها حال الرجل, والعراق من البلدان التي تسعى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عام والمرأة بشكل خاص وبلوغها في سنة الهدف (٢٠٣٠) ولكن المرأة العراقية كانت وما زالت تعاني من المعوقات التي عطلت دورها الحقيقي في المجتمع وأصبحت طاقة مهدورة وغير مستثمرة[٣٠].

كما وتعدُّ أهداف التنمية المســتدامة السبعة عشــر بمثابة الأساس التي تستند عليه التنمية المستدامة لتمكيــن المــرأة العراقية تمكينًــا اقتصاديًا وهذه الأهــداف متمثلة بـ: القضاء على الفقــر، القضاء العام على الجوع، الصحة الجيدة، التعليم الجيد, المســاواة بين الجنســين، الميــاه النظيفة والنظافة الصحية، طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، العمل اللائق والنمو الاقتصادي, الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، الحد من أوجه عدم المســاواة، مدن ومجتمعات مســتدامة ومؤهلة، الاســتهلاك والإنتاج المســؤولان، العمل المناخي، الحياة تحت الماء, الحياة في البر, والسلام والدول والمؤسسات القوية, عقد الشراكات لتحقيق الأهداف, والكلام هنا بصدد الهدف الخامس والمتعلق بتحقيق المســاواة بين الجنســين وتمكين كل النســاء والفتيات، إن المســاواة بين الجنسين ليس مجرد حق أساسي من حقوق الإنسان، لكنه قاعدة أســاس ضرورية لعالم مســالم ومزدهر ومســتدام، إذ كان هناك تقدم على مدى العقود الســابقة, إذ إن المزيــد من الفتيات يذهبن إلى المدرســة, ويجبر عدد أقل مــن الفتيات على الزواج المبكر، ويخدم عدد أكبر من النســاء في البرلمان وفي مناصب قيادية, ويتم إصلاح القوانين لتعزيز المســاواة بين الجنسين ولكــن بالرغم من هــذه المعطيات يبقى الكثير من المعوقات والتحديــات كالقوانين التميزية والأعراف الاجتماعيــة لا تزال منتشــرة، ولا تزال المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا على جميع المســتويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[٣١].

وتختلف مفاهيم التنمية باختلاف المدارس الفترات الزمنية باختلاف وجهات النظر لذا أصبح من الصعب تقديم مفهوم واضح للتنمية المستدامة وسوف نعرض أهم تلك المفاهيم، عرفها (مائير بالدوين) بأنها عبارة عن عملية يتم من خلالها زيادة الدخل القومي الحقيقي، وخلال فترة زمنية طويلة. أما الاقتصادي (indle Berger) فيرى أن التنمية الاقتصادية المستدامة ماهي إلا عبارة عن زيادة الناتج القومي وخلال فترة زمنية معينة، مع ضرورة إحداث تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الاقتصادية وتدريب وتمكين الكوادر والموارد البشرية والفنية والتقنية والطبيعية، أما (نيكولاس كالدور) فقد عرف التنمية الاقتصادية على أنها مجموعة إجراءات سياسية وسياسات وتدابير موجهة لتغير بنية الهياكل الاقتصادية القومية وتهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي ضمن فترة ممتدة من الزمن تستفيد منها الغالبية العظمى لأفراد المجتمع.

أما الجانب الاجتماعي والمنظور الاجتماعي للتنمية المستدامة فيعرفها بأنها الجهد الإنساني الواعي والمنظم المبذول لحشد الطاقات والموارد الاقتصادية في بلد ما يهدف إلى رفع معدلات النمو للدخل القومي مع إبراز وإعطاء دورٍ للمرأة في العمل والمشاركة الاقتصادية من خلال المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص والأجور وغير ذلك, أما بالنسبة لأهداف التنمية الاقتصادية مما لا لبس فيه ان أهداف التنمية الاقتصادية تختلف من بلد إلى آخر ومن فترة لأخرى للبلد الواحد نظرًا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدول المختلفة، ومع ذلك فإن هناك أهداف أساسية مشتركة تسعى إليها جميع الدول النامية ومن ضمنها العراق[٣٢]:

أولاً: زيادة الدخل القومي الحقيقي.

ثانيًا: رفع المستوى المعاشي لأفراد المجتمع.

ثالثًا: تقليل التفاوت في الدخول والثروات.

رابعًا: إجراء تغيرات جذرية في بنية الاقتصاد القومي.

لقد أغنى الباحثون مفهوم التنمية المستدامة بالدراسة والبحث في محاولة منهم لتفسير تأثيراتها الاجتماعية وتطورها وذلك من خلال تراكم المفاهيم والمعارف السابقة والمستجدة في العلوم الاجتماعية، وخاصة فيما يرتبط بعمليات التغير في المجتمع, كتمكين المرأة ودورها في العمل والمشاركة الاقتصادية ومشاركتها في عملية التنمية الاقتصادية[٣٣].

ونظرًا لأهمية دور المرأة في التنمية المستدامة فقد أعلنت جمعية الأمم المتحدة في القرار المرقم (٣٠١٠ ـ د ٢٧ في ١٨ كانون الاول عام ١٩٧٢) أن سنة (١٩٧٥) هي السنة الدولية للمرأة وقررت أن تكرس هذه السنة الدولية للمرأة للعمل المكثف من خلال، تشجيع المساواة بين الرجل والمرأة، وضمان الاندماج التام للمرأة في الجهد الإنمائي الكلي وخاصة بالتأكيد على مسؤولية المرأة ودورها الهام في الإنماء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على الصعيد القومي والإقليمي والدولي، والتأكيد

والاعتراف بأهمية إسـهام المـرأة المتزايد في تنمية العلاقات الودية والتعـاون بين الدول وفي تعزيز السـلم العالمي، وجاء أيْضًا في مؤتمر بكين عام ١٩٩٥ وأكد على تعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة بمـا في ذلـك توفير فرص العمل والقضاء على عبئ الفقر المسـتمر والمتزايد علـى المرأة من خلال معالجة الأسـباب الهيكلية للفقر، وتعزيز التنمية المسـتدامة التي ترتكز على البشـر بما في ذلك النمو الاقتصـادي المطـرد من خلال توفير التعليم الأساسـي والتعليم المسـتمر مدى الحيـاة, ومحو الامية، والتدريب والعناية الصحية الاولية للفتيات والنساء[٣٤].

أما دور المرأة العراقية في التنمية الاقتصادية إذ تعرض العراق إلى العديد من المعوقات والتحديات التـي حالـة دون تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية شـاملة ومسـتمرة وذلك منذ فتـرة الثمانينات من القرن المنصرم بسـبب الحروب والحصار الاقتصادي الطويل والشامل طيلة فترة التسعينات إلى أن وصلت الاوضاع وما الت إليه باحتلال العراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية مع تحالف دولي واسـع عام (٢٠٠٣) مما أدى ذلك إلى التغيير الجذري للنظام السياسـي وفلسـفة الحكم وسياسة الدولة في الجانب السياسـي والاقتصادي وحتى الاجتماعي, ولم يشهد العراق استقرارًا أمنيًا بسبب الإرهاب والنزاعات الطائفيـة والعرقية ونتيجـة لذلك لابد من بروز دور للمـرأة العراقية في النشـاط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية كونها جزءًا من السكان وجزئًا من قوة العمل والذي هو عنصرًا أساسيًا من عناصر الإنتاج الاقتصادي والحيوي في كل عملية إنتاجية وفي عملية التنمية، فالمرأة العراقية كان لها دورًا إيجابيًا في عملية التنمية في قطاعات الزراعة والخدمات أما قطاع الصناعة فما زال دورها ضئيلاً، كما أن هناك مقومات كثيرة يمكن استثمارها بالشكل الأمثل لزيادة فاعلية المرأة في النشاط الاقتصادي وفي التنمية كونها تمثل نصف المجتمع تقريبا كما ازداد دورها في النشاط السياسي وازدادت حصتها ودورها في البرلمان إلى(٢٥٪) من المقاعد الكلية مما يتيح لها مساهمة أكثر فعالية في التنمية من خلال التشريعات الضرورية والمتابعة والمراقبة الإدارية والمالية, ولقد شـهد العراق أوضاعًا غير طبيعية نتيجة تبديل النظام السياسـي عن طريق القوات الأجنبية أدى إلى تعطل وتفكك سلطة الدولة وأجهزتها ومؤسساتها الاقتصادية إلى ان تم محاولة اسـترجاع الاوضـاع الطبيعية بعد عام (٢٠٠٥) بموجب نظام انتخابات جديد إلا أن الوضع الأمني لم يشـهد اسـتقرارًا نتيجة الاضطرابات وأعمـال العنف والحرب الطائفية الداخلية والإرهاب الذي انعكس بشـكل سـلبي على التنمية وتخصيص الموارد واسـتخدامها بالشـكل الأمثـل لتحقيق أهداف التنمية والاقتصاد الكلي في النمو والاسـتخدام الكامل والاسـتقرار الاقتصادي فضلاً عن شيوع ظاهرة الفساد المالي والإداري في جميع مفاصل الدولة ومؤسساتها[٣٥].

وقـد انبعث الاهتمام بقضايا المرأة ومسـاهمتها ومشـاركتها في تنميـة مجتمعاتها من فكرة تنموية مفادها أن الثروة البشـرية هي أسـاس صناعة الثروات والتنمية البشرية يجب أن تتمحور حول تمكين المـرأة باعتبارها الاسـاس والركيزة الأساسـية لبناء الثرة البشـرية، وتنظيم قدراتهـا وإعلاء مكانتها ودعم نفوذها ورؤاها وتغيير إدراكها ودعمه وتعبئته نحو الأفضل لنفسها على نحو يجعلها قادرة على الاختيار، وأن يكون لها صوتها مسموعًا لأجل الدفاع عن مصالحها وقابليتها على المشاركة في إحداث التغيير واتخاذ القرارات, ولا يمكن حل قضية المرأة بمساواتها مع الرجل ولكن يجب أن تتمثل القضية الأساسـية لذلك هي القضاء على الاسـتغلال ضد المرأة بكل اشكاله وصوره واعطاؤها دورًا وفرصا

متكافئة في المساهمة والمشاركة في العمل والتنمية الاقتصادية للمجتمع ومن الصعوبة بمكان أن يتغير أو يتقدم أي مجتمع من المجتمعات كما يؤكد الكتاب والباحثين الاجتماعين إذا استمرت المرأة على تخلفها ووضعها المتدهور، كما أن وضع المرأة ومكانتها تعكس مدى التطور والتقدم الذي وصل إليه المجتمع فعلى الرغم من ذلك نلاحظ أن دور المرأة العراقية في المجتمع لا زال يعاني من التهميش، ومن حضور ضئيل في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية, وتعاني كذلك من فقدانها للتعليم نتيجة للحروب تارة ونتيجة للفقر تارة, ونتيجة للتقاليد تارةً أخرى, لذا تعمل المرأة جاهدة وبكافة الوسائل والآليات لكي تكون مساهمتها إيجابية وفعالة حتى تحتل مكانة مرموقة في المجتمع وتنتزع عنها النظرة الدونية وأن يكون لها دور فعال وتحتاج عملية التنمية إلى كل طاقات المجتمع المادية والبشرية ولعل أهم عملية استثمارية تقوم بها أية دولة على الأخص هي تنمية مواردها البشرية ولا شك أن المرأة العراقية هي تمثل نصف المجتمع والقوة البشرية العاملة التي يعتمد عليها في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن دورها في تربية وتكوين شخصية أطفال المجتمع أو بمعنى آخر تنمية الموارد البشرية الصغيرة ويقصد بتلك المشاركة التنموية تلك الجهود والاسهامات التي تبذلها المرأة سواء اتسمت بالطابع الاقتصادي أو الاجتماعي حتى تؤدي إلى إحداث التغير الاجتماعي وتسهم في تحقيق درجة ما في التقدم الاجتماعي[٣٦].

وتعدُّ التنمية والنظرة إليها بأنها تنمية متكاملة في الوعي ومنعكسة على الممارسة في ظل معرفة عناصر هذه التنمية التي تشكل محور الدفع والنهوض بالتنمية محور العمل الاجتماعي من حيث الوصول إلى التنمية والهدف. وفي التنمية مجالات تختلف من حيث المفاهيم والتسميات لكنها في النهاية تصب في تحقيق هدف واحد وهو إسعاد الإنسان كالمجال الاقتصادي للتنمية ويتم بتحديد الأهداف المادية للتنمية، والمجال الاجتماعي للتنمية الذي يسعى إلى الاهتمام بالعنصر البشري والمجال السياسي الذي يحدد دور الجهاز السياسي في عملية تتبع أصلاً من فهم واقعي لإمكانيات المجتمع الاقتصادية, ولقد تناول الكثير من الكتاب والباحثين دور المرأة في التنمية في بلدان العالم الثالث وعن إدماج المرأة بشكل أفضل في عملية الإنتاج الاقتصادي ففي الوقت الذي لا يناقش فيه على الاطلاق مبدأ دور الرجل كطاقة بشرية يجب تنميتها وتطويرها واستخدامها بكفاءة عالية في عملية التنمية والإنتاج تبدو معقدة لكونها هي التي تتحمل المسؤولية الكبرى في عملية الرعاية والعناية بالأطفال, إن ظاهرة خروج المرأة العراقية إلى العمل لم تظهر اعتباطًا أو عشوائيًا بل خضع إلى عوامل عديدة ومتداخلة بل دفعت بالمرأة العراقية دفعا إلى الخروج للعمل والمساهمة في تنمية مجتمعها وقد دلت وكشفت الدراسات أن نجاح برامج التنمية واستدامتها مرهون بمشاركة العنصر البشري وحسن الأداة وطبيعة تأهيله, وللمرأة بوجه عام والعراقية بوجه خاص في عملية التنمية وفي مواجهة ما يحيط بعملية التنمية من مشكلات ومخاطر لا يقل عن دور الرجل باعتبارها عنصرًا فعالاً ومهمًا وقوة من قوى الإنتاج، وباعتبارها أيْضًا موضوعًا للتغير ومحدثا له[٣٧].

وفي الحقيقة يعدُّ العمل في شتى القطاعات النشاط المنتج وكأساس للتنمية ومن الطبيعي أن يتواجد الرجال أكثر من النساء في سوق العمل إلا أن المرأة وبفضل التعليم السوي والجيد لكلا الجنسين وتكافؤ

الفرص في عالم العمل قد حققت تواجد وإن كان نسبيًا في بعض القطاعات الاقتصادية مرجحًا للارتفاع إلا أنهـا تناضـل وتكافح للحد مـن النظرة الدونية لها خاصة في ظل المجتمـع الأبوي والذكوري الذي يحجم دور المرأة لمرات متنوعة وتحال أيْضًا إيجاد الحلول للمشـاكل الوظيفية خاصة تلك التي تعاني منها بصدد ممارستها الوظيفية[٣٨].

وفـي الوثيقـة العربية لحقوق المرأة في (٩ اكتوبر ٢٠١٩) أوصى المشـاركون في إطلاق الوثيقة العربية لحقوق المرأة والخاصة بها بتشـكيل لجنة برلمانية عربية لدراسـة التجارب العربية الرائدة في تمكين المرأة مثل تجربتي ونموذجي دولة الإمارات العربية ومملكة البحرين واستخلاص أبرز الدروس والممارسات ومقومات النجاح وتعميمها بما يتيح توسيع نطاق الاستفادة من هذه التجارب عربيًا، ودعا المشـاركون في بيانهم الختامي إلى ضرورة وضع الخطط وبذل الجهود البرلمانية والرسمية والأهلية العربيـة ودعوا إلـى تعزيز أواصر وآليـات التعاون مع المؤسسـات والهيئات والمنظمـات الإقليمية والدوليـة والبرلمـان العربي من أجل دعم وتطوير اسـتراتيجيات وسياسـات تمكين وتقدم ومسـاهمة المـرأة العربية بالتنمية فـي مختلف المجالات انطلاقا من مبادئ وبنود (الوثيقة العربية لحقوق المرأة) وارتكازًا عليها وتطوير آليات برلمانية فعالة لتبادل الخبرات والدروس المسـتفادة والممارسات الجيدة والنماذج العربية الرائدة والمميزة في مجال تمكين المرأة ومناقشـة مشـكلات المرأة العربية واقتراح الحلول المناسبة لها، ورصد تحليل التقدم والانجاز في مجال حقوق وتمكين المرأة، وحث المشاركون فـي الندوة على تعزيز المعرفة والوعي الجمعي بحقوق وواجبات المرأة باعتبارها شـريكًا للرجل في عملية بناء التنمية، ومن خلال منابر التنشـئة الاجتماعية ووسـائل الإعلام والجهود الرسـمية الخاصة بإطـلاق مشـاريع دعم تمكين المرأة، واتخاذ كافة التدابير الوقائيـة والإجراءات القانونية والاجتماعية ووضع الخطط والاستراتيجيات الوطنية الشاملة لمنع استغلال المرأة[٣٩].

إنَّ وضع المرأة في مجتمع من المجتمعات يمثل أحد المقاييس والمعايير الأساسية لقياس درجة تقدم ذلـك المجتمـع كما أنه لا يمكن أن يتقدم مجتمع ما في عصرنا الحالـي تقدمًا جيدًا مهملاً وتاركًا وراءه نصف أفراده بعيدًا عن مسـيرة النهضة والتنمية والتي هي المرأة فقضية عمل المرأة ومسـاهمتها في عمليـة التنمية الاقتصادية والمسـتدامة لا يمكن عزلها وإهمالها عن حركـة الثقافة في المنطقة العربية بشـكل عام والعراق بشـكل خاص, وما تمر به هذه المنطقة من تيارات جديدة تدافع وتتصارع مع القيم السـائدة والعـادات والتقاليد والعـراق جزءًا من هذه المنطقـة العربية، فالتنمية المسـتدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات البشـر في الوقت الحالي دون المسـاس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وترتكز التنمية المسـتدامة على النمو الاقتصادي، الإشـراف البيئي، المسـؤولية الاجتماعية، والتنمية هـي التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشـباع احتياجاتها والتنمية المسـتدامة هي في الواقع مفهوم شـامل يرتبط باسـتمرارية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية والبيئية للمجتمع، إذ تمكن التنمية المستدامة المجتمع وأفراده ومؤسساته من تلبية احتياجاتهـم والتعبير عن وجودهم الفعلي في الوقت الحالي والحاضر والعمل على اسـتمرارية وتنمية واستدامة العلاقات الإيجابية بين النظام البشري والنظام الحيوي حتى لا يتمُّ الجور على حقوق الاجيال

القادمة في العيش بحياة كريمة ولكي تتم عملية التنمية المستدامة يجب توفر بعض المتطلبات وهي[٤٠]:

١. نظام سياسي يضمن مشاركة فعالة للمواطنين ولكلا الجنسين في اتخاذ القرار.

٢. نظام اقتصادي يمكن من تحقيق فائض يعتمد على الذات.

٣. نظام اجتماعي وثقافي يتوافق مع خطط التنمية وأساليب تنفيذها.

٤. نظام إنتاجي يلتزم بالبعد الإنتاجي البيئي في مشروعاته.

٥. نظام تكنولوجي يمكن من البحث عن الحلول لما يواجه من مشكلات.

٦. نظام دولي يعزز التعاون وتبادل الخبرات في مشروعات التنمية.

٧. نظام إداري مرن يوفر القدرة على التصحيح الذاتي.

٨. نظـام تعليمـي يدرب على تأجيل البعد البيئي في كل أنشـطة الحياة عامة والتنمية المسـتدامة خاصة، ويجب أن تعمل هذه النظم بشـكل منظومي متكامل ومتزامن ومتناغم من أجل هدف رئيسي تنجح معا في تحقيقه.

إنَّ غياب فكرة التنمية تؤدي إلى مشكلة بناء الهويات العربية بعد الاستقلال مقابل حضور الحنين إلى العاطفة الإسلامية واليقظة الإسلامية من غير نقدًا تاريخيًا للماضي، من ما منع الاستفادة من النظريات الغربيـة في مجال التنمية وخاصة تنمية المرأة وتمكينها سيًاسـيا واقتصًاديا واجتماعيا وثقافيًا[٤١]. ولا تزال المرأة عنصرًا غير مسـتغل لتحقيق أهداف التنمية والنمو والتنافسية والتنمية الاجتماعية الشاملة ولم تنتهي الفجوة بين الجنسـين في المشـاركة الاقتصادية, كما أن نسـبة النسـاء العاملات في البلدان العربيـة تعد من بين أدنى المعدلات فـي العالم، ولا تزال هناك فجوات في الأجور بين الرجل والمرأة في القطاعين الخاص والعام كما أن الوظائف غير المستقرة أو غير الرسمية مرتفعة بوجه خاص بين النسـاء ومعدلات إنشـاء المشـروعات وتطويرها من جانب المرأة منخفضة للغاية مقارنة في مناطق أخرى من العالم مما ينعكس هذا سلبًا على تمكين المرأة السياسي والاقتصادي والاجتماعي[٤٢].

١- وهنـاك أيْضًا تأثير حالات عدم المسـاواة الاقتصادية في الدخل الثروة، حالات عدم المسـاواة الاجتماعيـة في الصحة والتعليـم والحصول على خدمات الرعاية الاجتماعية وحالات عدم المسـاواة العرقيـة وبين الجنسـين، بالإضافة إلى التمييـز الثقافي والديني، والعوائل التي تحول دون المشـاركة السياسية والاقتصادية والمساهمة في التنمية المستدامة للمرأة، وتعدُّ هذه جميعا أمثلة رئيسية لحالات عدم المسـاواة على نطاق عالمي وإقليمي ومحلي، وغالبًا ما تتداخل وتؤثر على بعضها البعض وتتعارض حالات عدم المسـاواة هذه مع القيم المشتركة للعدالة الاجتماعية والتنمية المنصفة والمستدامة وبالتالي على تمكين المرأة وهذه العوامل في بلد توجد تؤثر عليه فوجود هذه العوامل في العراق تعد عائقا أمام مشاركة المرأة الاقتصادية ومساهمتها في التنمية وبالتالي على تمكين المرأة العراقية[٤٣]. وتدور مسألة

المرأة في جميع العصور على ثلاثة جوانب تنطوي فيها جميع المسائل الفرعية التي تتعرض لها في حياتها الخاصة أو حياتها الاجتماعية ومن هذه الجوانب الجانب الأول هي صفتها الطبيعية وتشمل الكلام على قدرتها وكفايتها لخدمة نوعها وقوامها، أما الجانب الثاني يتعلق بحقوقها وواجباتها في الأسرة والمجتمع، وفي الجانب الثالث فيتعلق بالعاملات التي تفرضها لها الآداب والأخلاق والعادات والتقاليد, ومعظمها في شؤون العرق والسلوك, إن الصفة التي وصفت بها المرأة في القرآن الكريم هي الصفة التي خلقت عليها أو هي صفتها على طبيعتها التي تحيا بها مع نفسها، ومع ذويها، والحقوق والواجبات التي قررها كتاب الإسلام للمرأة قد أصلحت اخطاء العصور الغابرة في كل أمة من أمم الحضارات القديمة، وأكسبت المرأة منزلة لم تكسبها قط من حضارة سابقة، أما المعاملة التي حمدها القرآن الكريم وندب لها المؤمنين والمؤمنات، هي المعاملة الإنسانية التي تقوم على العدل والحسان لأنها تقوم على تقدير القوة والضعف, أو تقدير الاستطاعة والإكراه، والمرأة في القرآن الكريم هي أحد الجنسين الذكر والأنثى من نوع الإنسان، وهما جنس الرجال وجنس النساء, والجنسان سواء, ولكن للرجال عليهن درجة قال تعالى: (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ وَلاَ يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُواْ إِصْلاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ)[٤٤] وقال عز من قائل: (وَلِكُلّٖ جَعَلۡنَا مَوَٰلِيَ مِمَّا تَرَكَ ٱلۡوَٰلِدَانِ وَٱلۡأَقۡرَبُونَۚ وَٱلَّذِينَ عَقَدَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ فَـَٔاتُوهُمۡ نَصِيبَهُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ شَهِيدًا)[٤٥]، هنا يكمن حقا ودورا للمرأة في العمل من أجل أن تلبي حاجاتها متمثلة بتمكينها في جميع مفاصل الحياة[٤٦].

أما في صدد تمكين المرأة اقتصاديًا فقد تَمَّ تحديد محدودية توافر تمكين المرأة على أنها قيود في تغير الصورة النمطية الثقافية للتميز، مما يزيد من العوائق التي تؤثر على النشاط الاقتصادي للمرأة بشكل عام، لكن مع ذلك هناك مشاركة واسعة للمرأة في عملية التنمية المستدامة[٤٧]. والمخطط رقم (٢) يفسر ذلك:

مخطط رقم (٢)
الروابط بين التوازن بين الجنسين في قيادة الأعمال ومشاركة المرأة في القوة العاملة

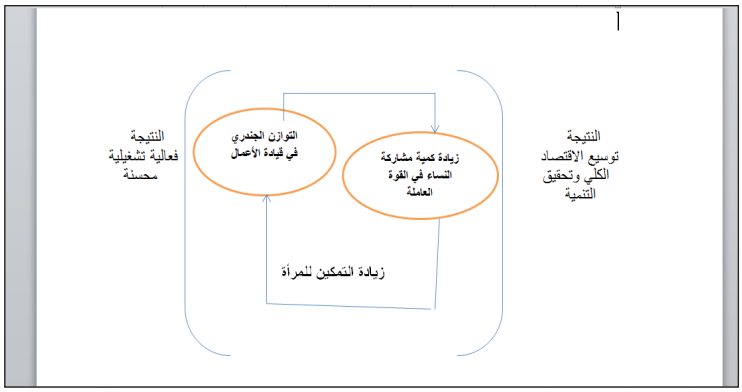

المصدر: منظمة العمل الدولية، المرأة في قطاع الأعمال والادارة، تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية.

المطلب الثاني
المعوقات الاقتصادية لتمكين المرأة العراقية

لقد ترسّخت في العراق القناعة بقابلية وقدرة المرأة العراقية وقدرتها على إحداث الكثير من التغيرات الاجتماعية الإيجابية لأنها الأكثر التزامًا ووعيًا بالعمل الاجتماعي والاقتصادي وتخصيص عائد عملها لصالح أفراد أسرتها، وأن الاقتصاد العراقي بأمس الحاجة إلى عمل المرأة العراقية مثلما أنها بحاجة إلى أن تحصل على نصيبها العادل من الفرص في الميدان الاقتصادي, كما أن تعظيم المكاسب من عمل المرأة يتطلب اقتصادًا على درجة عالية من الكفاءة والعدالة فالمزيد من الاستثمارات في البنى التحتية الداعمة لنمو الاقتصاد المتوازن يمكن أن تساهم في تعظيم العائد من عمل النساء إذا ما أعيد تصميمها, لتستفيد المرأة العراقية منها بشكل أفضل، كما وأن الاعتراف العالمي بدور المرأة ومساهمتها التاريخية في مجتمعاتها والنظام غير العادل الذي لا يزال يؤثر على حياة المرأة العراقية نلاحظ أنَّ أجندة التنمية المستدامة وضعت قضايا المرأة والعدالة بين الجنسين وتناولت قضايا المرأة ضمن سبعة عشر هدفًا، إذ خصَّ منها الهدف الخامس منها تمكين المرأة وتحقيق العدالة بين الجنسين. إلا أن تمكين المرأة العراقية وتحقيق العدالة لا يتحققان بسبب وجود معوقات التي منها[٤٨]:

أولاً: العائق الأول هو التمييز ضد النساء والفتيات العراقيات في كل مكان والذي يظهر بشكل واضح.

ثانيًا: وجود العنف ضد النساء والفتيات بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي.

ثالثًا: الممارسات الضارة من قبيل زواج الأطفال والفتيات والزواج المبكر والزواج القسري للمرأة العراقية.

رابعًا: عدم الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها.

خامسًا: عدم مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وعدم تكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والحياة العامة.

سادسًا: عدم وجود تخويلات وإصلاحات لتخويل المرأة العراقية حقوقًا متساوية في الموارد وصعوبة حصولها على حق الملكية والتصرف في الأراضي والكثير من الممتلكات والخدمات المالية والميراث والموارد الطبيعية.

سابعًا: غياب وضعف التكنولوجيا المستخدمة للتكنولوجيا التمكينية للمرأة العراقية وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ثامنًا: ضعف اعتماد أو غياب أو عدم اعتماد سياسات وتشريعات قابلة للتنفيذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بتحقيق العدالة بين الجنسين وتمكين كل النساء العراقيات على جميع المستويات.

تاسعًا: انخفاض نسبة المشاركة في سوق العمل بسبب الثقافة المجتمعية القائمة على التمييز المبني على أساس النوع الاجتماعي.

عاشرًا: تدني نسبة المشاركة للمرأة العراقية في القطاع الخاص بسبب هيمنة التقاليد والعادات الاجتماعية وضعف تفعيل قانون العمل فضلاً عن محدودية القروض الممنوحة للنساء العراقيات.

حادي عشر: ضعف البناء المعرفي والمهاري للمرأة العراقية وارتفاع نسب تسرب الفتيات من المدارس وصعوبة الوصول إلى المدارس وتباعد المسافات في الارياف.

أما منظمة العمل الدولية فتروج للتمكين الاقتصادي للمرأة العربية وتحقيق العدالة بين الجنسين باعتبارهما هدفين أساسيين على نحو ما تؤديه الاتفاقات الدولية والأهداف الإنمائية وأكدت وأثبتت الدراسات أنه توجد علاقة وثيقة بين تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين المساهمة في زيادة النمو الاقتصادي غير أن التمكين يواجه عددًا من المعوقات في الوطن العربي بشكل عام والعراق بشكل خاص[٤٩]:

١. سياسة العمالة وممارسات التوظيف التقليدية حيث لا تزال النساء العربيات بشكل عام والعراقيات بشكل خاص يعانين من التميز في العمل.
٢. تقاسم غير متساو بين المسؤوليات العائلية والأسرية إذ يتوقع من النساء على درجات متفاوتة إذ يأخذن على عاتقهن القسم الأكبر من رعاية الأطفال والمسؤوليات الأسرية وهو ما يقمن به.
٣. نقص الاشراف على الموارد الإنتاجية من قبيل الأرض والممتلكات هناك اقتصاد لبيانات

دقيقــة مــن المقدر أن النســاء يمتلكن أقل من ٢٪ من الأراضي ومــن الواضح عدم امتلاك ما مبنــى تجاري أو مزرعة يشــكل عائقًــا كبيرًا أمام تمكين المرأة العربية بشــكل عام والعراقية بشكل خاص.

٤. صوت النساء وحصتهن في المناصب القيادية لا يزال أقلية.

٥. تعاني النســاء العربيات بشكل عام والعراقيات بشــكل خاص من الانحصار في أشكال العمل الزهيد الأجر ومتدني المســتوى وأظهرت الدراســات أنه في حين يوجد العديد من صاحبات المشاريع اللواتي يشغلن منشآت بالغة الصغر لا سيما في الاقتصاد غير المنظم إلا أنهن غير ممثلات بشكل جيد في المشاريع المتوسطة والكبيرة وكلما ازداد حجم المنشأة كلما قل احتمال أن تكون المرأة على رأسها, وبالرغم من أن المرأة دستوريًا في العديد من الدول العربية بشكل عام والعراق بشــكل خاص تتمتع بنفس الحقوق في العمل دون تميز إلا أن الواقع الاجتماعي يفرض العديد من هذه المعوقات والتحديات التي تحول دون استغلال المرأة العربية بشكل عام والعراقية بشكل خاص اقتصاديًا أو اجتماعيًا.

- إنَّ مســاهمة المرأة العراقية في النشــاط الاقتصادي وارتفاع نســبة مساهمتها في سوق العمل يــؤدي إلى تحقيق العديد من المكاســب الاقتصادية منها الحصــول على فرص التوظيف التي تؤمــن لهــا مصدرًا دائما للدخــل كما تحقق الاســتثمار الأمثل للموارد البشــرية المتاحة على المســتوى الوطني مما يؤدي إلى الوصول لمعدلات عالية للنمو الاقتصادي المستهدف، ورفع القدرة التنافســية للمرأة العراقية في ســوق العمل في ضل اقتصاديات الســوق والخصخصة والعولمــة وتقليل معدلات البطالة، كما وتعدُّ المشــاركة الاقتصادية أو المســاهمة الاقتصادية للمرأة العراقية دعامة أساســية لتحقيق التنمية المستدامة، كما وأن مساهمة ومشاركة ومعاونة المرأة العراقية في النمو الاقتصادي عجلة النمو الاقتصادي العراقي، بدلاً من أن لا تبقى المرأة العراقية عالة واجتماعية، غير أن المشاريع التي تقوم بها المرأة العراقية سواء كانت صغيرة أم متوســطة الحجم تســاهم بشــكل ايجابي وفعال ومســاند في تقوية وتعزيز الاقتصاد القومي والوطني وأن دور المرأة العراقية ومســاهمتها ومشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ضروريًا وعلى درجة من الأهمية لأن دور المرأة في أي مجتمع يعد أحد المقاييس التي تشير إلى مدى نموه وتقدمه بل إن مشــاركة المرأة في العمل المنتج الخلاق يعكس حركة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياســية في مكونات النشــاط الوطني كله، إذ يــرى بعض الباحثين على الرغم من ما تم الحصول من تقدم كبير باتجاه تمكين المرأة فما زالت النساء بشكا عام وعالميا تواجه معوقات جسيمة في حياتها وليس المرأة العربية فحسب وهي كالآتي(٥٠):

- مجموع الدخل الجماعي للنســاء العاملات في العالم لا يتعــدى ثلث المجموع العالمي للدخل، وتمثل الفتيات والنساء (٦٠٪) من الأفراد الأكثر فقرًا في العالم في حين يشكل أقل من (٣٪) مــن البرلمان في العالم، والمرأة العربية والعراقية ليســت أكثر حظًا في ذلك, فلا تزال المرأة العربية بشــكل عام والعراقية بشــكل خاص تواجه التميز وعدم المساواة وهذا يكون أبرز أحد

المعوقات أمام التنمية الشـاملة وبالرغم من توفر الضمانات القانونية لتجسـيد حق المشـاركة والمساهمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- أمّا فيما يخص المرأة العربية بشـكل عام والمرأة العراقية بشـكل خاص فالمسـتويات العامة للمرأة العراقية بشكل خاص والعربية بشكل عام تعد من بين الأدنى في العالم على الرغم من أكبر عددًا من النساء قد تلقين تدريبًا.

- الإحصاءات حول أعداد سـيدات الأعمال ومشـاركتهن في الاقتصاد سواء كان في العراق أم الدول العربية غير متوفرة وغير مكتملة.

- الريـادة للمرأة ومشـاركتها فـي الاقتصاد محدودة نسـبيًا بسـبب الحوافز المرتبطـة بالدور الاجتماعي لتطوير وإنشـاء الأعمال, إضافة إلى المعايير الثقافية والقوانين والتشـريعات، أو الحواجز الداخلية في بيئة الأعمال.

- خلقت الأزمة الاقتصادية العالمية مجموعة من المعوقات في مجال مسـاهمة المرأة وتمكينها، وهي معوقات مشـتركة في دول العالم المختلفة مثل انخفاض الطلب على الصادرات وتباطؤ تدفقات رؤوس الاموال، هذه العوامل جميعها تخلق مخاطر خطيرة على تمكين المرأة وتعيق الانجازات السابقة وتعيق التقدم في تعزيز العدالة والمساوة بين الجنسين.

- تقوم المعاير الثقافية والاجتماعية والقانونية السائدة في العراق والدول العربية بربط المخاطر العلية مع استثمار الشركات التي تملكها سيدات الأعمال فهناك ثقة ضعيفة متحيزة في قدرات المرأة على إنشـاء أو إدارة أعمال ناجحة في تسديد القروض الأمر الذي جعل حصول المرأة علـى التمويل صعبًـا, بالإضافة إلى ذلك فإن القـروض الممنوحة للمـرأة تخضع للضمانات المتزايدة ولتكاليف القروض العالية مقارنة بتلك العائدة إلى رجال الأعمال.

- محدودية الامكانيات المؤسسية للأجهزة والآليات الوطنية.

- قلة الآليات المتخصصة في دمج نوع قضايا الجنسـين وقلة برامج التنمية والتوعية والتدريب في مجال النوع.

- المعوقات والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسـية والتداخل الكبير بين مختلف مجالات الاهتمام الحاسمة مما يقتضي معالجتها بشكل متكامل.

ويعدُّ عمل المرأة ومسـاهمتها ومشـاركتها أحـد القضايا الهامة التي زاد الاهتمـام بها في الفترات السـابقة وأصبحت موضوعًا مهمًا في البحث والدراسـة، وخاصة عندما أصبح هناك توسعًا في مجال توظيف المرأة مع وجود الحاجة الماسـة إلى النساء المؤهلات، والقادرات على العمل، وخصوصا أن الحيـاة البشـرية تقدمت وتطورت بتفاعـل وتكاتف الرجل والمرأة، ودور المـرأة في المجتمع العربي بشـكل عام والعراقي بشـكل خـاص دورًا مهمًا وفعالاً فـي عملية التنمية فالمرأة تعـد نصف المجتمع

وإن أي تنمية بدون مساهمة ومشاركة المرأة هي تنمية عرجاء وناقصة, لذا يجب الاهتمام بتمكين وتدريب المرأة العراقية وتوفير الأجواء التي تزيد من تمكينها وقدرتها ومهارتها وتدريبها بشكل جيد وواسع ومهمًا بغية تمكينها ومساهمتها في العمل, غير أن طبيعة الحياة وما فرضته من امور طبيعية على الإنسان هو أن يتخصص بالوظائف التي تتناسب مع قدراته الجسدية والفكرية وفي واقعنا العراقي ونظرًا للظروف التي مر بها العراق وتشعب أحوال المجتمع وكثرة أعباءه وتدهور الأوضاع الاقتصادية أصبحت الحاجة متزايدة لعمل المرأة في العديد من القطاعات والوظائف لما لها من أهمية في إرساء قواعد الاستقرار في المجتمع وجنبا إلى جنب الرجل[٥١].

يعدُّ تمكين المرأة العراقية اجتماعيًا واقتصاديًا من أحد أهم المسائل التي تناولتها الإنسانية منذ القدم، إذ أصبح تقدم أي مجتمع مرتبط ارتباطًا قويًا بمدى تمكن وتطور المرأة وقدرتها على المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذ أصبح تأكيد تحقيق التنمية دون الاهتمام بقدرات النساء وتمكينهن وإسهامهن في التنمية الاقتصادية يعد ضياعًا وتقويضًا لقوى المجتمع المنتجة، لأن مشاركة المرأة في التنمية وتمكينها يعد أحد المؤشرات المهمة التي يقاس عليها مدى تطور البلدان ونهوضها[٥٢]، وفي الحقيقة يوجد هناك تفاوتًا كبيرًا بين الرجال والنساء وانخفاض مساهمتهن في القوى العاملة ونصيبهن من الموارد الاقتصادية بل انخفاض نصيبهن بالمشاركة الشعبية على كافة أصعدة نتيجة للموروثات الشعبية السائدة التي تقف حائلاً دون تحقيق وتمكين المرأة العراقية من ممارسة دورها بالمجتمع ومن أهم تلك المعوقات الاقتصادية حسب راي وجهة نظر بعض الكتاب والباحثين وهي كالآتي[٥٣]:

- عدم قدرة المرأة العراقية على التوفيق بين التزاماتها الوظيفية وواجباتها الأسرية.

-عدم تقبل الرجل لمشاركة المرأة العراقية له بالعمل وتحمل الأعباء الناجمة عن ذلك.

- عدم توفر التسهيلات التي من شأنها تخفيف الأعباء الأسرية عن المرأة العراقية.

المجتمع العربي ومن ضمنه المجتمع العراقي مجتمع ذكوري والفكرة السائدة فيه عدم قبول الرجل لاستقلالية المرأة، إذ ليس لها أن تأخذ قرارها بنفسها وبدون تدخل من الرجل، وأن المكان الطبيعي لها هو البيت لرعاية الأطفال فيكون مرجعها لأحد الذكور بعائلتها، فهناك معوقات ترتبط بالنوع تتمثل في عدم تعاون الرجل مع المرأة في تحمل الأعباء المنزلية، واستهانت الرجل بالمرأة من جانب قدرتها على العمل, والقدرة على التفاوض واتخاذ القرار.

- عدم تمتع المرأة العراقية بالديناميكية الحركية بسبب العناصر الثقافية والواجبات الاجتماعية والتبعية الاقتصادية، والتي من شأنها أن تعيق المرأة العراقية في أداءها لأعمالها في الإنتاج والبيع والشراء.

أمّا أبرز المعوقات الاقتصادية التي تعيق وتحول دون تمكين المرأة العراقية إذ توصلت أدبيات اقتصادية إلى أن البعض منها يخص الاقتصادات المتقدمة في الغرب، والبعض منها يخص الاقتصادات النامية والبعض منها يخص عالمنا العربي الاسلامي، وهو من الاقتصادات النامية،

ويعانــي مــن موروث اجتماعي ثقيل، وعلــى ان العديد من المعوقات عالمية فــي جغرافيتها تراها في جميع الاقتصادات وهي[٥٤]:

- معارضة الاختلاط في موقع العمل, وهذا معوق قد تركزت جغرافيته في العالم العربي بشكل عام والعراق بشكل خاص.
- ممارسة الجندر (النوع الاجتماعي) في دفع الأجور، فالعامل والعاملة يقومان بنفس العمل إلا أن الأجــور التي يتقاضاها العامــل أكثر من الأجور للعاملة, وينحصر هذا التمييز في الأجور في العراق، وفي القطاع الخاص حصريا.
- عدم تكافؤ الحصول على الفرص للتأهيل بين الجنسين فغالبا ما يفضل العمال الذكور.
- صعوبة التقدم على المهن المحفوظة للرجال تقليديًا.
- إيقاف الترقيات الداخلية بسبب تبعاتها المالية.
- يحمــل المــوروث العراقي بشــكل خاص والعربي بشــكل عــام وبعناصره الثقافيــة والدينية والاجتماعية، كثيرًا من القيود التي تحد من حركة المرأة ومنها حركة العمل.
- التوزيع الجندري للمهن فرض وجود مهن رجالية وأخرى نســوية وفي حقيقة الأمر لا يقصد من هذا التوزيع سوى محاربة المرأة.
- العقبات التي تضعها المرأة على نفسها فالبعض، وهو البعض الكبير، من النساء لا يزلن يرين أن مكان المرأة البيت وأن عملها هو العمل المنزلي فقط.

وهذه المعوقات بصورة عامة قد يكون البعض منها في جميع مجتمعات العالم واقتصاداته والبض منها يقتر على اقتصادات ومجتمعات معينة, ولا شك أن لكل معوق طرق علاجية وآليات الحد من آثاره. وفي هذا الصدد إن القطاع الخاص يشــهد تشــكيلاً جديدًا في إطار هيكلة الاقتصاد، كما وأدت أوضاع العراق بعد عام (٢٠٠٣) إلى ضعف مستوى التشغيل في القطاع الخاص وعدم استيعابه للنساء, حيث تتمثل النســاء في هذا القطاع ما نسـبته (٣٢٪) إلى (٣٨٪) من مجموع العاملين في مجالات الزراعة والصحــة والمؤسســات المالية، والأنشــطة الاجتماعية الأخــرى, وكما أن هناك قضيــة أخرى جديدة بالإشــارة إليها، وهو إن النســاء العراقيات فــي القطاع الخاص أكثر عرضة لفقــدان وظائفهن، عندما يجبر الوضع الاقتصادي الحالي، الشــركات والمؤسسات على الانكماش, وتؤثر الأعراف الاجتماعية والصور النمطية حول وظائف النساء في مهنة الخياطة وصناعة الملابس، ولكن مشكلة الوضع الأمني في العراق أجبر العديد من المصانع التي كانت تشــغل أعدادًا كبيرة من النســاء، على الاغلاق، والقلة منها بقيت مفتوحة, وتواجه مصاعب بســبب مشــاكل البنية التحتية وما يترتب عليها من ظروف عمل غير صحية وخطرة على المرأة وبالإمكان تحديد هذه المعوقات[٥٥]:

١. واقع الثقافة التقليدية لعمل المرأة العراقية في النشاط الاقتصادي.
٢. انخفاض نســبة مســاهمة المرأة العراقية في القطاع الخاص, بســبب القيم والتقاليد التي تحدد

أدوارها.

٣. الموقف السلبي من تشغيل الإناث في الأنشطة الاقتصادية خارج المنزل وتهيئتهن بدلاً من ذلك لأدوار أسرية تقليدية كالزواج والأمومة.

٤. لازالت التصورات التقليدية للأسرة العراقية عن العمل المناسب للأنثى تفضل الوظيفة الحكومية حتى وإن كانت أجورها الرسمية أقل من القطاع الخاص.

٥. تزايد أعداد النساء في سوق العمل الهامشي أو غير النظامي، لقد كانت نشاطات المرأة بمثابة طريق وسط بين الوظيفة الرسمية وبين العمل في القطاع الخاص.

٦. ارتفاع نسبة الأمية للمرأة العراقية في الريف والحضر ولكنها على ارتفاع ملحوظ في الريف (٣٠٪).

٧. ضعف وعي المرأة بحقوقها وعجزها للمطالبة بها حتى تكون على وعي بها.

٨. انخفاض نسبة التحاق الإناث بالتعليم وبالذات في الأسر الفقيرة، ومن ثم يمكن القول أن الثقافة التقليدية والتعليم المتدني وفقر الأسرة، تتبادل التأثير على الأوضاع المهيمنة على المرأة.

٩. إنَّ عمليات التهجير القسري والهجرة، جعلت المرأة أكثر عزلة داخل جدران بيتها، فضلاً عن الأعباء التي تتحملها بسبب الظروف الاستثنائية.

١٠. تعدّ المرجعيات التي تتصدى لقضايا المرأة دون الجهة الرسمية نتيجة تهميش دور (المؤسسات الخاصة بالمرأة) من قبل الجهات الرسمية على المستوى المحلي والدولي.

الخاتمة

إن التمكين الاقتصادي للمرأة يعني قدرتها على النجاح والتقدم اقتصاديًا، وامتلاكها الصلاحيات لصنع وصياغة القرارات الاقتصادية واتخاذ الإجراءات بشأنها، ويعدّ هذا حق وهدف إنساني أساسي بحد ذاته، كما وأن التمكين الاقتصادي للمرأة هو أن يكون لها دورًا اقتصاديًا فعليًا وحقيقيًا ومشاركة فعلية في مجال الاقتصاد والتنمية وتوفر فرص العمل أمامها، وحق امتلاكها للملكية والعقار، والمنشآت الاقتصادية، والحق أو التمتع بامتلاك أو إنشاء المشاريع الاقتصادية الكبيرة والمتوسطة، وتعدّ محاربة العادات والتقاليد التي تحدّ من دور المرأة أمرًا ضروريًا لأنّها تمس وتؤثر على واقع وحال المرأة بحجة حرمة الاختلاط وغير ذلك من الأمور والعادات التي تحرم وتمنع المرأة من مزاولة العمل.

المصادر والهوامش

١. مركـــز دمـــج المرأة في الاقتصاد العراقـــي، التمكين الاقتصادي للمـــرأة، متاح على الرابط: https://www.empowerwomen.org. تمـــت الزيـــارة في ٢٧/ ٢٠٢٢/٧ الســـاعة ١٠،٠٠ مساءا.

٢. نـــور علي عبد الحليـــم الديرواي، دور ديوان الموظفين العام فـــي تمكين المرأة بالمناصب القيادية الحكومية، (رسالة ماجستير منشورة)، الجامعة الاسلامية، غزة، كلية التجارة، ٢٠١٤، ص٢٨.

٣. سهام كامل محمد، التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية بين التحديات الامنية وامكانات الواقع الاجتماعي، مجلة جامعة تشـــرين للبحوث والدراســـات والعلوم، المجلـــد (٣٤)، العدد (١)، ٢٠١٢، ص١.

٤. عبد الكريم جابر شـــنجار وشـــذى ســـالم دلي، تمكين المرأة في العراق ودورها في النهوض بالاقتصاد العراقي، مجلة القادســـية للعلوم الإدارية والاقتصادية، (جامعة القادســـية)، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ٢٠١٥، ص١٠٠-١٠١.

٥. لطيف هاشـــم كزار وســـتار ترف رزاق، دور المرأة في الخدمات الاجتماعية دراسة تطبيقية من مدينة الكوت، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد الثاني والعشرين، ٢٠١٦، ص١٣٨-١٣٩.

٦. فاطمة عمر كازوز، معوقات تمكين المرأة الاقتصادي والحلول المقترحة، (رســـالة ماجستير منشورة)، جامعة مولانا مالك ابراهيم الاسلامية الحكومية، مالانج، ص٤٤.

٧. محمـــود فهمـــي الكردي ومحدود فاضل عويـــدة، واقع تمكين المرأة فـــي الجمهورية العربية الســـورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراســـات العلمية، (جامعة القاهرة)، المجلد (٣٦)، العدد (٢)، ٢٠١٤، ص١٠٢.

٨. دومينيك ســـالفا تور، يوجين ديو لير، مبادئ علم الاقتصاد، ترجمة فؤاد صالح، (اكاديميا، بيروت، لبنان، ٢٠٠١)، ص١٠.

٩. محســـن حســـن المعموري، أساســـيات علم الاقتصاد، (المطبعة المركزية، جامعة ديالى، العراق، ٢٠١١)، ص٢.

١٠. كريـــم مهدي الحســـناوي، مبادئ علم الاقتصـــاد، (جامعة بغداد، كليـــة الإدارة والاقتصاد، ١٩٩٠)، ص٣٩.

١١. محمد خليل برعي، مبادئ الاقتصاد، (مكتبة نهضة الشــرق، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، ص١٩.

١٢. محمود حسين الوادي واخرون، مبادئ علم الاقتصاد، (دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، عمان، الطبعة الثانية، ٢٠١٣)، ص٥٤.

١٣. طاهــر فاضل البياتي، خالد توفيق الشــمري، مدخل إلى علم الاقتصاد، (دار وائل للنشــر والتوزيع، عمان، الجزء الاول، ٢٠٠٩)، ص٥.

١٤. إقبال هاشــم مطشــر، التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، (جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (١٥)، العدد (٤٦)، الجزء الثاني، ٢٠١٩)، ص ٢١٢.

١٥. عبد الكريم جابر شــنجار، شــذى ســالم دلي، تمكين المرأة في العراق ودورها في النهوض بالاقتصاد العراقي، مجلة القادســية للعلوم الإدارية والاقتصادية، (جامعة القادســية، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ٢٠١٥)، ص١٠٠-١٠١.

١٦. طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشــمري، مدخل إلى علم الاقتصاد، (دار وائل للنشــر والتوزيع، الجزء الثاني، عمان، ٢٠٠٩)، ص٢١.

١٧. وزارة التخطيط والتعاون الدولي قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة اليمنية ودورها في بناء السلام، العدد (٥٩)، نيسان، ٢٠٢١، ص٣.

١٨. ستيفن لاند سبيرج، ترجمة رشا سعد زكي، (مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم، الطبعة الاولى، ٢٠٠٨)، ص٢٠٥.

١٩. خديجــة فور وآخرون، التمكين الاقتصادي للمــرأة في دول المغرب العربي، (كتاب المؤتمر الدولي المغاربي الأول لمستجدات التنمية المستدامة)، ص٣٨٨.

٢٠. وفاء المهداوي وزهراء محمد حســن، التمكين الاقتصــادي للمرأة في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الحادية عشرة، العدد الثامن والثلاثون، ٢٠١٣، ص٨٩.

٢١. محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، (دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية، ٢٠٠٩)، ص١٥.

٢٢. امل مكي عبد الرحمن بابكر، مساهمة المرأة العاملة بالخدمة المدنية في التنمية الاقتصادية، مجلة ميســان للدراســات الاكاديمية، (جامعة ميســان، كلية التربية الأساسية، العراق، العدد (١٥)، ١٧ نيسان، ٢٠٢١)، ص٤١٤-٤١٦.

٢٣. سوسن ابراهيم رجب العكيدي ونسرين عبدالله بدوي الجبوري، دور منظمات المجتمع المدني في التمكين الاقتصادي للمرأة، مجلة الكتاب للعلوم الإنسانية، المجلد (١)، العدد (١)، حزيران، ٢٠١٨، ص٣٢-٣٤.

٢٤. فاطمة عبدالله الحمادي وفاكر محمد الغرابية، برامج مجالات تمكين الشباب في امارة أبو ظبي، (مجلة الآداب)، العدد (١٣٥)، كانون الاول، ٢٠٢٠، ص٦٤٥.

٢٥. نور علي عبد الحليم الديراوي، دور ديوان الموظفين العام في تمكين المرأة بالمناصب القيادية الحكومية، (رسالة ماجستير منشورة)، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، ٢٠١٤م، ص٢٨.

٢٦. هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، (دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، ٢٠٠٥)، ص١١.

٢٧. نائل عبد الحافظ العوالمة، إدارة التنمية وتطبيقاتها، (عمان، الاردن، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٠)، ص١٧.

٢٨. محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها ونظرياتها وسياساتها، (الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٠١)، ص ١٣-١٤.

٢٩. داخل حسن جريو، المعرفة للتنمية المستدامة، (مطبعة المجمع العلمي، منشورات المجمع العلمي، ٢٠١١)، ص٨١.

٣٠. عدنان كاظم جبار الشيباني، مؤشرات التنمية المستدامة للمرأة في العراق التحديات والحلول، (مجلة أوروك للعلوم الإنسانية)، جامعة المثنى، العدد الثاني، المجلد الخامس عشر، ٢٠٢٢، ص١٢٨

٣١. منظمة الأمم المتحدة، اهداف التنمية المستدامة، متاح على الرابط: https://irag.un.org تمت الزيارة للموقع ٢٠٢٢/٨/١٧.

٣٢. محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الكلي، (دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الرابعة، ٢٠١٤)، ص٢٩٧-٢٩٨.

٣٣. سهير حامد، إشكالية التنمية في الوطن العربي، (دار الشرق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧)،

٣٤. عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، (دار الثقافة، عمان، ١٩٩٧)، ص٢٠٩.

٣٥. عبد الكريم محمود عبد، دور المرأة في التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣،

(مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة)، جامعة الكتاب الاهلية، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي لقسم العلوم المحاسبية، ٢٠٢٠، ص١٠٩-١١٢.

٣٦. الهام وحيد دحام، مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية، (مجلة جامعة كربلاء العلمية)، المجلد السادس، العدد الاول، ٢٠٠٨، ص١٣-١٤.

٣٧. ظاهر محسن هاني، المرأة والتنمية بين التحدي والمساهمة، (مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية)، جامعة بابل، العدد (٣٥)، تشرين الاول ٢٠١٧، ص٦٥٤-٦٥٥.

٣٨. بلحرب خبرة، عمل المرأة بين الأزمات والتمكين، (مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية)، جامعة ذي قار، ملحق المجلد (١١)، العدد (٤)، ٢٠٢١، ص١٥٥.

٣٩. الوثيقة العربية لحقوق المرأة، أبو ظبي، ٩ اكتوبر ٢٠١٩.

٤٠. الهام يونس احمد، التنمية المستدامة والتمكين السياسي وواقع المرأة العربية، (العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٢١)، ص١١-١٤.

٤١. نجاة السعيد، قراءة في كتاب "المرأة والتنمية" للدكتور جمال سند السويدي، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الاولى، ٢٠٢٠)، ص٧.

٤٢. جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، التمكين الاقتصادي في بعض الدول العربية، (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ٢٠١٨)، ص١٨.

٤٣. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو، تحدي حالات عدم المساواة، التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية، ٢٠١٦، ص٥.

٤٤. سورة البقرة، الآية ٢٢٨.

٤٥. سورة النساء، الآية: ٣٢.

٤٦. عباس محمود العقاد، المرأة في القرآن الكريم، (وكالة الصحافة العربية ناشرون، الطبعة، ٢٠١٨)، ص٥.

٤٧. منظمة العمل الدولية، المرأة في قطاع الاعمال والإدارة، تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية، الطبعة الأولى، ٢٠١٦، ص٢٢.

٤٨. وزارة التخطيط العراقية الجهاز المركزي للإحصاء، التنمية المستدامة نحو تمكين أفضل للفتيات، (جمهورية العراق، ٢٠١٨)، ص٦-١٢.

٤٩. منظمة العمل الدولية، ويكي الجندر، تمكين النساء، متاح على الرابط: https:// genderiyya.yyz.

٥٠. تمام جميل عمر الدراغمة، فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصاديًا، (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، ٢٠١٤، ص٩-

٥١. ناديـة عبد الهادي يوسف جدع، مدى ممارسة التميز الاقتصادي والاجتماعي للنساء العاملات في القطاع الخاص في محافظة قلقيلة، (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، ٢٠١٧، ص١٣-١٤.

٥٢. منور عدنان نجم، دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية، (مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية)، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثالث، ص١٤٠-١٤١.

٥٣. ليث ذنون حسين، تمكين حقوق المرأة في الدستور العراقي، مجلة جامعة تكريت، (جامعة تكريت، المجلد الخامس، العدد (١)، الجزء (١)، ٢٠٢٠م)، ص٣٨٨-٣٨٩.

٥٤. عبد علي الخفاف وسهى عادل القيسي، استراتيجيات تمكين المرأة العراقية القطاع العراقي الخاص نموذجا، (مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية)، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، ص٦٤.

٥٥. منى جلال عواد، آفاق تمكين المرأة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد (٨٤)، ٢٠٢١م)، ص٣٤-٣٥.